فلسطينية بطعن حارس اسرائيلي في القدس الشرقية في الثالث من الشهر، واصابته بجروح، هدّد أحد مسؤولي المستوطنين ويدعى تسفي هيندل بأن أتباعه سيطلقون النار على الفلسطينيين «حتى لو لم تكن حياتهم مهدّدة» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/٤). وبتاريخ ٤ آذار (مارس) تعرّض طالب للطعن في القدس القديمة بينما قام عامل فلسطيني بطعن وقتل مستوطن في غان اور (قرب غزة) في ٨ الشهر، وفي الحالتين تمكّن المهاجمان من الفرار. وتسارعت الاحداث بعد ذلك، اذ أصيب جندي بجروح طعناً في الناصرة، في ١٠ منه، وأصيب مستوطن على يد عامل في رحوبوت، في ١١ منه، غير ان الحادث الذي كان أكثر إثارة وقع يوم ١٢ آذار (مارس) حيث عُثر على جثتين واحدة لامرأة اسرائيلية كانت تنقل عمالاً في شاحنة صغيرة قرب خان يونس، وأخرى لجندي كان قد اختفى قبل خمسة أيام في الطريق ما بين تل ـ هاشومير والقدس. وقد تبنّت مجموعة «صقور فتح» العملية الاولى، فيما أكدت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة مسؤوليتها عن العملية الثانية، علماً بأن مفتش عام الشرطة الاسرائيلية يعقوب تيرنر اتهم حركة «حماس» بذلك ولكن من دون توفّر أدلة (**الحياة**، ١٣ و١٤ و١٩٩٣/٣/١٦). الى ذلك أصيب اسرائيلي شاب بطعنات عند حاجز ايرز، وتمكّن مهاجمه من الاختفاء، فيما تعرّض جنديان الى اطلاق نار من مكمن نصب بالقرب من الخليل، وتبنّى العملية فريق منشق عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مقره دمشق (**المصدر نفسه**، ١٤ و١٩٩٣/٣/١٦).

أدّت هذه الاحداث الى ظهور تأثيرات معنوية وسياسية مباشرة وحادة في اسرائيل. وجاءت ردّة الفعل الاولى من مفتش عام الشرطة الاسرائيلية، الذي طالب بتجنيد ألفين الى ثلاثة آلاف شرطي اضافي من أجل منع وقوع حوادث طعن، و«ضمان الامن في المناطق المحتلة». ودعا تيرنر الاسرائيليين الى الدفاع عن أنفسهم «في إطار احترام القانون» (**القدس العربي**، ١٣ ـ ١٩٩٣/٣/١٤). وعاد في اليوم التالي وأعلن عن وضع الشرطة في حالة تأهب لأسابيع عدة؛ واتخاذ تدابير مراقبة مشدّدة، خصوصاً على الطرق الرئيسة التي يسلكها العمال الفلسطينيون عبر «الخط الاخضر» وداخل اسرائيل (**الحياة**، ١٩٩٣/٣/١٤). وقد أوعزت الشرطة في ١٤ الشهر الى الجمهور الاسرائيلي، بحمل السلاح الفردي المرخّص. ويبلغ عدد الذين يمتلكون أسلحة مرخصة ثلاثمئة ألفاً، حذّرتهم الشرطة من التحرّك أو الخروج دون أسلحتهم (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/١٥). وأوضح المفوض، اريئيل عاميت، بأن من شأن هذه الاجراءات «تعزيز الامن في المدن وتفادي وقوع اعتداءات»، بينما أقر انه «يصعب جداً توقيف فلسطيني يأتي للعمل ويقرر قتل يهودي ما (**المصدر نفسه**).

جاءت هذه التطوّرات وردود الفعل في إطار سلسلة من الوقائع التي تطورت الى هزة جديدة وقعت بتاريخ ١٥ آذار (مارس)، حين قتل اثنان من المستوطنين قرب مستوطنة «عيله» (منطقة نابلس) نتيجة صدمهما بسيارة كان يقودها شاب فلسطيني فرّ الى داخل المدينة، وما لبث ان اعتقل لاحقاً (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/١٦). كما هاجم ناشط آخر اسرائيلياً وطعنه، قبل الفرار، في بيت شيمش، بينما تمّ اعتقال أحد أعضاء مجموعة «النسر الاحمر» التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اثر قيامه بطعن مهاجر جديد في العفولة، وقد وقعت الحوادث الثلاثة في يوم واحد. وفي المقابل، اطلق مستوطن النار في مستوطنة كاتسرين على مواطن سوري من الجولان المحتلة وجرحه ظناً منه انه يتعرّض الى الهجوم. وتصادف ذلك مع صدور قرار عن نائب وزير الدفاع، غور، باحاطة مستوطنات غزة (وقطاع قطيف) بسياج كهربائي لمنع التسلل اليها (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/١٦). وفي اليوم التالي، أعلن وزير الشرطة، موشيه شاحال، انه يدرس امكانية تحويل المجنّدين الجدد الى الشرطة بدلاً من الجيش، وذلك لزيادة أعدادها. وقد اجتمع المفتش العام تيرنر مع كبار ضباط الشرطة لدرس سبل تنفيذ ذلك، كما ألغوا جميع الاجازات، وأمروا بزيادة فترة عمل الدوريات الى ١٢ ساعة، وبدعم أمن الطرق والمستوطنات على طول «الخط الاخضر» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/١٧).

في ١٧ آذار (مارس) عادت الانظار واتّجهت نحو قطاع غزة في أعقاب اعلان نائب رئيس الاركان، اللواء امنون شاحاك، عن مشروع لوضع أبواب ممغنطة عند معابر القطاع لتسهيل عملية